

ضرائب التصدير على القطن الخام

بقلم الدكتور أ. ب. كوكس

أستاذ تسويق القطن بجامعة تكساس أوستين بولاية تكساس
باليالات المتحدة

إن فرض ضرائب تصدير على القطن ببعض الممالك المصدرة له وارتفاع أسعاره لا يدلان حتماً على وجود ارتباط بين الأمر الثاني والأول ، فهناك اعتبارات كثيرة مشتركة بعضها ببعض يلبي عليها فرض ضرائب تصدير على القطن . ونذكر من أهم هذه الاعتبارات تأثير العوامل الطبيعية لبعض المناطق في الحد من إنتاج القطن مع وجود طلب عالمي على منتجاته ، ومنها تعدد الأصناف المختلفة التي تزرع منه ، والرتب المختلفة لكل منها ، والاعتماد على بيع القطن للمصانع قبل مواعيد التسليم بمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة ، ومنها ظهور فوارق واسعة في معدل الانتاج والاستهلاك السنوي له ، ومنها قيام ما يحل محل القطن في غالب أوجه استعماله ، ومنها ما ينشأ في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدان المختلفة من ارتباط فيما يختص بالارتباطات المتعلقة بالائتمان ، وفيما يتعلق بالقيم التجارية والقيم الرسمية للعملات . وهذه الاعتبارات كلها - بل هناك غيرها أيضاً - تدل على أنه لا يمكن إعطاء جواب قاطع على هذا السؤال : « من الذي تقع عليه ضريبة التصدير في أى سنة معينة ؟ »

فالظاهرة الواقعية الأكثر دلالة على من تقع عليه ضريبة الصادر على القطن هي المقارنة بين أسعار الاقطن المفروضة عليها ضرائب وأسعار غيرها التي لا تفرض عليها ضرائب في الاسواق العالمية ، ففي السنوات الخمس من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٩ كان متوسط

سعر الأشموني يبلغ ١١٢ ٪ من سعر الأمريكي م ١٦ / ١٥ وفى سنة ١٩٤٦ / ١٩٤٧ بلغ هذا المتوسط ١٠١ ٪ من الأمريكي ثم ارتفع الأشموني إلى ١٤٩ ٪ من الأمريكي م ١٦ / ١٥ فى خلال سنة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ . وبعد ذلك انخفض إلى ١١٠ ٪ فقط فى أغسطس سنة ١٩٥٠ . وفى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ حددت الولايات المتحدة الكميات التى تصدر من القطن حتى شهر مارس التالى بمقدار مليونى باله ، فانخفض سعر الأمريكي م ١٦ / ١٥ فى هذا الشهر من ٤٠,٦٨ سنتا إلى ٣٩,٨١ سنتا ، بينما ارتفع سعر الأشموني من ٤٨,٥٤ سنتا إلى ٦٣ سنتا أو إلى ما يبلغ ١٥٩ ٪ من سعر الأمريكي .

فالزيادة النسبية فى سعر الأشموني وأيضاً فى أسعار الأصناف الأخرى من القطن المنتجة خارج الولايات المتحدة مقارنة بالأمريكي فى أكتوبر سنة ١٩٥٠ مرجحها مباشرة إلى الإجراء الذى اتخذته وزير الزراعة بالولايات المتحدة فى تحديد كمية المصدر من القطن . على أن الزيادة فى سعر القطن المصرى كانت غير طبيعية . لأنه حدث فى نفس الوقت تقريباً أن انخفضت قيمة العملة المصرية . وفى غالب الأحوال احتفظت أسعار الاقطن الناتجة خارج الولايات المتحدة بارتفاعها إلى أكثر أو أقل بالنسبة للأمريكي بسبب ما نشأ نتيجة من نقص فى التوريد أدى إلى الارتفاع فى مشتري المنتجات الماثلة للبيع تحت التسليم فى أوقات مستقبلية . وتدل حركة أسعار الاقطن الناتجة بالبلدان المختلفة منذ شهر أكتوبر على تأثيرها بظائفة كبيرة من العوامل المسيطرة على الأسعار . فإذا رجعنا إلى الأرقام التى نشرتها مصلحة الزراعة لحكومة الولايات المتحدة عن المحاصيل والأسواق الأجنبية نجد أن سعر الأشموني المسجل فى الاسكندرية فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ يبلغ ما يعادل ٥٥,٥٠ سنتا « بعملة الولايات المتحدة » . وفى ١٦ أكتوبر بعد أن حددت الولايات المتحدة كمية المصدر من القطن نجد هذا السعر قد بلغ ٨٦,٩٦ سنتا وفى ٤ ديسمبر كان السعر المسجل ٦٦,١٤ سنتا . أما أسعار المنتجات الأخرى الأجنبية التى من صنف القطن الأمريكى فقد اتجهت منذ أكتوبر اتجاهات متباينة عن أسعار الأصناف الماثلة من القطن المصرى . وكانت الأولى فى الغالب تتجه نحو مسايرة أسعار الولايات المتحدة . وفى ٩ أكتوبر كان السعر المسجل

الأمريكي م ١٦ / ١٥ في توربون ٢٧,٦٥ سنتا . وبلغ في ١٦ أكتوبر ٢٧,٧٧ سنتا وكان في ٤ ديسمبر ٢٧,٧٩ سنتا ، وخلال فصل الصيف كانت أسعار الأقطان التي من الدرجات المنخفضة الممثلة في الأقطان القصيرة التيلة المنتجة في الشرق وفي قطن بيرو تسير في مؤخرة ارتفاع الأمريكي ، ففي بداية شهر أكتوبر كان سعر قطن تانجيس في ليما ٣٣ سنتا فقط ، وفي ٣٠ أكتوبر بلغ ٣٥,٦٢ سنتا ، وفي ٤ ديسمبر كان ٣٩,٥٨ سنتا

والبلدان الرئيسية التي تفرض ضريبة تصدير أو ضرائب أخرى وسطى على القطن الخام هي مصر ، وتبلغ ضريبته ٥,٩١ سنتا « بعملة الولايات المتحدة » والهند وضريبته ٢١,٣٠ سنتا ، والباكستان وضريبته ٢٣,٩٠ سنتا والأرجنتين ٣,٩٩ سنتا ، وبيرو وضريبته بنسبة مئوية متوالية تعادل الآن ٢٣,٦٢ سنتا على صنف تانجيس ، والبرازيل بنسبة مئوية تبلغ ١٢,١٥ ٪ . تقريبا أو ما يعادل الآن ٦,٢٠ سنتا ، وسان باولو بنسبة مئوية تبلغ ٢,٥ ٪ . والمكسيك ٧,٩٣ سنتا .

فما هو سبب هذه الموجة من الضرائب على الصادرات من الحاصلات الزراعية الرئيسية وبالأخص القطن ؟ إن حاجة الحكومات المتزايدة للحصول على إيرادات أكثر وفرة تجعل من الصعب على البلدان التي تعتمد أساسا على الزراعة أن تجد موارد ملائمة من الضرائب ، وهذا ما يجعلها تلجأ إلى تقرير طائفة كبيرة من ضرائب التصدير وإلى وسائل أخرى غير عادية للحصول على إيرادات ، فالحاصل التي تتداول بالنقد كالقطن ، من أسهل ما يمكن فرض مثل هذه الضرائب عليها وتحصيلها ، ولما كانت بعض الأقطار تصدر جانبا كبيرا جدا من القطن الذي تنتجه فإن مؤيدي هذه الضريبة يجدون في ذلك ما يدفعون به من أن هذه الضريبة إنما تقع على المشتري الأجنبي ، على أن هناك أقطارا قد تلجأ إلى فرض ضريبة تصدير توصلها لإنشاء صناعة للنسيج فيها رغم أن فرض تعريف جمركية على الواردات من البضائع القطنية تعتبر على العموم وسيلة أحسن لتحقيق هذا الغرض ، وقد تتخذ ضريبة التصدير على القطن كوسيلة للارغام على تنويع الزراعات مع أنه في هذه الحالة أيضا قد تكون معالجة هذه المشكلة بطريقة إيجابية أشد أثرا .

وتتطلب جميع نواحي صناعة القطن في العالم كله — وعلى الأخص الناحية الخاصة بإنتاج القطن الخام — عمل بحث تحليلي عن الأثر الذي ينشأ من هذه الضرائب على طلب القطن وعلى البضائع القطنية وعلى القوة الحافزة لزراعته ، وعلى قيام هذه الضريبة نفسها . وفي الجزء الباقي من هذا المقال سنقدم تحليلاً موجزاً عن الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بهذا الأمر :

* * *

إن من المسلم به بوجه عام أن فرض ضرائب على الصادرات هو إجراء غير صائب من الوجهة الاقتصادية ، لأنه يحدث تفرقة تنصب على أصناف معينة كما أنه يقتل الإغراء على الإنتاج ، وهذا يؤدي إلى نقصه ، وتصبح هذه الضرائب غير مقبولة للبلدان المستوردة ، وهذا ما يجعلها تتحول إما إلى مصادر أخرى للاستيراد أو إلى البحث عن بدائل لهذه الأصناف ، كما أنها تدفع المالك التي تتأثر بالضريبة إلى أن تلجأ إلى إجراءات انتقامية يتسبب عنها تحول عام في العلاقات التجارية الدولية

والآثار التي تنجم عن فرض ضريبة على تصدير القطن تعزى إلى عوامل وظروف متعددة ، ففي الموضوع الأول قد ترمى هذه الضريبة إلى تحول في الإنتاج إلى نواح زراعية أخرى في البلد نفسها ، أي أنها تكون إحدى وسائل الإلزام على تنويع الإنتاج الزراعي ، ويرتبط مدى هذا التحول بتوافر أصناف زراعية أخرى قديرة على منافسة الأصناف المفروضة عليها الضريبة تنافساً متساوياً ، ويظهر أيضاً أن بعض الاقطار تستخدم الضريبة على الصادرات من القطن الخام كوسيلة لإعانة وتشجيع تقدم صناعة النسيج فيها ، على أن هذا الغرض يتم تحقيقه في حالات كثيرة عن طريق فرض رسوم جمركية على الواردات من البضائع القطنية .

أما إذا لم تتوافر محاصيل أو أصناف زراعية أخرى لتحل محل القطن فإن منتجه قد يقبلون تحمل هذه الضريبة ، وهذا موقف سليم ، فالكميات التي ستدخل السوق لن تتغير تغيراً مادياً ، بل إن الجزء الذي سيخرج منها إلى الأسواق العالمية هو الذي سيقدر الأسعار .

وتتجه أسعار القطن إلى أن يكون تقريرها في الأسواق العالمية رهناً بظروف

المنافسة ، فإذا ما قامت هذه المنافسة بين محاصيل متبارية فلن يكون من الممكن لآى بلد تفرض ضريبة تصديرها على قطنها أن تجعل هذه الضريبة تقع على المشتريين الأجانب . فإذا عملت أية محاولة في هذا الاتجاه تحول المشتري بأسرع ما يمكن إلى الشراء من مصادر أخرى ، أما إذا كانت البلدة التى تفرض الضريبة تنتج صنفاً له نواحى استعمال ممتازة وموطدة ، فقد يصبح من الممكن أن تقع هذه الضريبة كلها على المشتريين أو جزء منها على الأقل وذلك إلى أن يستطيع المستهلكون تعديل طلب السوق إلى بدائل هذا الصنف . فالامتعاظ من هذه الضريبة يجعل المشتغلين بصناعة القطن يتحولون إلى بدائل عنه بدرجة أكثر مما تبرزه الزيادة فى السعر الناشئة عن الضريبة .

وللضريبة الصادر على القطن أثر على الطلب الخارجى له يمسائل الأثر الذى ينشأ عن التسليف عليه بما يتجاوز سعر السوق أو عن قيام الحكومة بطريق مباشر بشرائه لتحقيق سعر أعلى ، وقد لجأت حكومة الولايات المتحدة إلى التسليف على القطن بما يتجاوز سعر السوق فى سنة ١٩٣٠ فاضطرت بعد ذلك إلى أن تدفع إعانات جسيمة لتصديره لتسترد الأسواق التى فقدتها ، وللتخلص من المخزون المتراكم لديها ، فضريبة التصدير على القطن المصرى هى فى الواقع فرصة سائحة للقطن المزروع فى الجزء الجنوبى الغربى من الولايات المتحدة الذى يتزايد إنتاجه بخطوات سريعة بسبب الرى ، وعلى الأخص فى كاليفورنيا وارىزونا ونيومكسيكو وتكساس .

كما أن نواحى الاستعمال للأصناف المختلفة من القطن تتدخل بعضها فى بعض بصورة تترك مجالاً كافياً لقيام منافسة عالمية بين أسعارها ، وذلك على الرغم من أن تعديل نواحى الاستعمال لتستقبل أصنافاً جديدة قد يستغرق ردحاً من الزمن بعد فرض هذه الضريبة . فرد الفعل الذى يحدث فى الولايات المتحدة عن فرض ضريبة تصدير على القطن المصرى يكون هو السعى لإيجاد وسائل وطرق لاستبدال القطن الأمريكى بالقطن المصرى بسبب قيام هذه الضريبة من ناحية ، وبسبب ارتفاع سعر القطن المصرى نسبياً من الناحية الأخرى وهى الأهم ، ومن بين نتائج ذلك أن بعض مصانع

الولايات المتحدة قد بدأت بالفعل تستعويض عن بعض أنواع القطن المصرى بالقطن الناتج من رى الولايات الجنوبية الغربية الأمريكية ، وهو أقصر تيلة بقليل ، وقد حققت هذه المصانع نتائج مرضية بادخال تعديلات أكثر دقة على آلاتها وعلى طرق الصناعة فيها بوجه عام .

وهناك فريق آخر من منتجي المصنوعات القطنية يسمح لهم موقفهم بتفادى دفع هذه الضريبة باستعمال غزل صناعى بدلا من القطن كمادة خام ، ويتم ذلك إما باستعمال الآلات نفسها التى تستخدم للقطن ، وإما باستعمال آلات أخرى منافسة لها مخصصة من قبل للغزل الصناعى مع توسيع انتاجها لتسلب السوق من القطن ، فإذا كانت الممالك المستهلكة للقطن ستتحمل لآى سبب من الأسباب أى قدر من ضريبة الصادر على القطن فإن النتيجة الحتمية لذلك هى أنها ستنتجه إلى السعى نحو انقاص الاستهلاك من القطن الخاص للضريبة ، وقد تتطلب هذه الأساليب المتنافسة سنة أو أكثر لإحداث أثرها ، ولكن التجارب أظهرت أنه لا يستطيع أى قطر أن يجعل قطراً آخر يتحمل بطريقة مصطنعة ضريبة تصدير على قطنه أو أن يتحمل سعراً أعلا ناتجا عن ارتفاع مصطنع بواسطة التسليف بما يفوق سعر السوق ، أو عن الاحتكار بمعرفة الحكومة أو بأى شخص آخر ، فالبلاد المصدرة هى التى ستدفع فى النهاية ثمننا غالبا لمثل هذه الضرائب بما تفقده من أسواق .

وبناء على ذلك فإن الأمر المحتوم هو أن أى قطر يلجأ إلى فرض ضرائب على الصادر من القطن إنما يضحى بأسواقه الخارجية بدرجة تكبر أو تصغر ، فيضر بمصاحبة اقتصاده الوطنى ضرراً لا يمكن تجنبه ، وضريبة التصدير على القطن وإن كانت تبدو أكثر سهولة لتسهيلها عن أية موارد أخرى إلا أنها تؤدي إلى انقاص القدرة الإنتاجية للبلاد وتقتص تبعاً لها فى النهاية إيرادات الحكومة .

فأية ضريبة من نوع آخر هى فى الواقع أكثر قبولا بوجه عام من الضرائب على الصادرات .